

يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر مايو بما قيمته 1.6 مليار دينار

«الشان»: ارتفاع سقف النفقات العامة للسنة المالية الحالية بنحو 4.7 في المئة

البيان	2019/03/31 (الف دينار كويتي)	2018/03/31 (الف دينار كويتي)	التغير القيمة %	
مجموع الموجودات	4,744,648	4,467,911	276,737 6.2%	↑
مجموع المطلوبات	4,076,558	3,905,736	170,822 4.4%	↑
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	576,461	561,423	15,038 2.7%	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	43,976	39,808	4,168 10.5%	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	16,711	15,392	1,319 8.6%	↑
المخصصات	13,508	13,428	80 0.6%	↑
الضرائب	1,318	925	393 42.5%	↑
صافي الربح	12,439	10,063	2,376 23.6%	↑
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	1.1%	0.9%		↑
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	8.5%	7.1%		↑
**العائد على رأس المال	30.6%	24.8%		↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	6	6	0 0.0%	=
أقل سعر السهم (فلس)	342	335	7 2.1%	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.3	14.0		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.96	0.97		

المؤشرات المالية المتشعبة بـ 31 مارس 2019 على أساس سنوي

تشهد طفرة متفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.
نتائج البنك الأهلي الكويتي – الربع الأول 2019

اعلن البنك الاهلي الكويتي نتائج اعماله للمربع الاول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 12.44 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.38 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 23.6 في المئة مقارنة بنحو 10.06 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 2.85 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.7 في المئة، وصولاً إلى نحو 27.27 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 24.42 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 4.17 مليون دينار كويتي أو نحو 10.5 في المئة، وصولاً إلى نحو 43.98 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 39.81 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.17 مليون دينار كويتي أو نحو 10.9 في المئة، وصولاً إلى 32.26 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29.09 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات اتعاب وعمولات بنحو 1.35 مليون دينار كويتي، حين بلغ نحو 8.29 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.94 مليون دينار كويتي في الربع الأول لعام 2018.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية وبنحو 1.32 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 8.6 في المئة، عندما بلغت نحو 16.71 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 15.39 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع بنود المصروفات التشغيلية جميعها. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية نحو 38 في المئة، بعد أن كانت نحو 38.7 في المئة. وارتفعت جملة التخصيصات بنحو 80 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 0.6 في المئة، عندما بلغت نحو 13.51 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.43 مليون دينار كويتي. عليه، ارتفع هامش صافي الربح ببلوغه نحو 20.7 في المئة بعد أن كان عند نحو 19.7 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.745 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت قيمته 196.2 مليون دينار كويتي أو نسبته 4.3 في المئة مقارنة بنحو 4.548 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018، وارتفع بنحو 6.2 في المئة أو نحو 276.7 مليون دينار كويتي. عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الأول من عام 2018 عندما بلغ نحو 4.468 مليار دينار كويتي. وسجل بند قروض وسلف ارتفاعاً بلغت قيمته 72.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 2.4 في المئة وصولاً إلى 3.098 مليار دينار كويتي (65.3 في المئة من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.026 مليار دينار كويتي (66.5 في المئة من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2018. وارتفع بنحو 52.2 مليون دينار كويتي أو نحو 1.7 في المئة مقارنة بنحو 3.046 مليار دينار كويتي (68.2 في المئة من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 78.9 في المئة مقارنة بنحو 80.5 في المئة. وارتفع أيضاً، بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 103.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 14.8 في المئة ليصل إلى 806.1 مليون دينار كويتي (17 في المئة من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 702.2 مليون دينار كويتي (15.4 في المئة من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت، وارتفع بنحو 160.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 24.9 في المئة عندما بلغ 645.4 مليون دينار كويتي (14.4 في المئة من إجمالي الموجودات) مقارنة بالربع الأول من عام 2018.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 204.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.3 في المئة لتصل إلى نحو 4.077 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.872 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وارتفعت بنحو 170.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 4.4 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغت 3.906 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.9 في المئة مقارنة بنحو 87.4 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي (ROE) إلى نحو 8.5 في المئة مقارنة بنحو 7.1 في المئة، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 30.4 في المئة قياساً بنحو 24.8 في المئة، وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.1 في المئة مقارنة بنحو 0.9 في المئة. والاستثناء كان ثبات ربحية السهم الواحد (EPS) عند نحو 6 فلس للفترةين، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 14.3 ضعف مقارنة مع 14 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنحو 2.1 في المئة مع ثبات ربحية السهم عند المستوى ذاته، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.96 مرة مقارنة مع نحو 0.97 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة، أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر مايو 2019، فكانت كالتالي:

السوق الأول «19 شركة»

حظي بنحو 553.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 89.7 في المئة من سيولة البورصة، وضمنته حظقت 50 في المئة من شركاته على 88.1 في المئة من سيولته ونحو 79.1 في المئة من كامل سيولة البورصة، بينما حظقت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 11.9 في المئة من سيولته. وبلغ معدل تركّز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظقت 6 شركات ضمنه على نحو 72.7 في المئة من سيولته.

السوق الرئيسي «144 شركة»

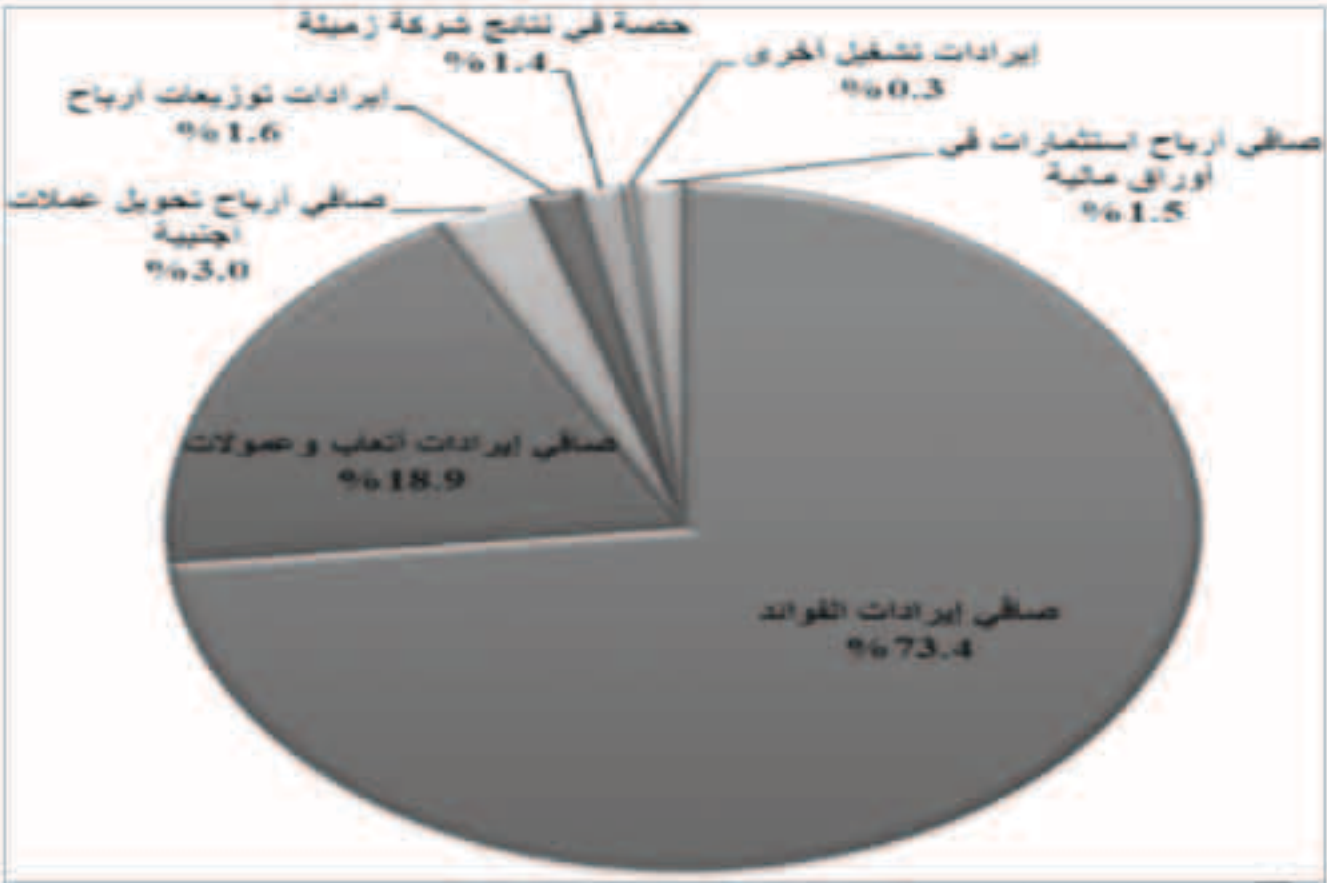
وحظي بنحو 63.1 مليون دينار كويتي أو نحو 10.2 في المئة من سيولة البورصة، وضمنته حظقت 20 في المئة من شركاته على 78.4 في المئة من سيولته، بينما اكتفت 80 في المئة من شركاته بنحو 21.6 في المئة من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق الزمادات «12 شركة»

وحظي بنحو 148 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.024 في المئة من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن

	اسم الشركة	يوم الخميس 2019/05/30	يوم الخميس 2019/05/23	الفرق	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	638.5	627.7	10.8	1.7
2	بنك الخليج	254.4	247.0	7.4	3.0
3	البنك التجاري الكويتي	526.3	524.3	2.0	0.4
4	البنك الأهلي الكويتي	202.3	202.3	0.0	0.0
5	بنك الكويت الدولي	304.5	281.8	22.7	8.1
6	البنك الأهلي المتحد	317.7	311.4	6.3	2.0
7	بنك برقان	345.7	327.0	18.7	5.7
8	بيت التمويل الكويتي	2,065.4	1,967.7	97.7	5.0
	قطاع البنوك	604.3	588.2	16.1	2.7
9	شركة التسهيلات التجارية	144.4	151.6	-7.2	(4.7)
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	186.4	186.4	0.0	0.0
11	شركة الاستثمارات الوطنية	144.7	142.2	2.5	1.8
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	503.1	489.0	14.1	2.9
13	شركة الساحل القديمة والاستثمار	49.1	47.7	1.4	2.9
	قطاع الاستثمار	201.8	201.1	0.7	0.3
14	شركة الكويت للتأمين	72.8	72.8	0.0	0.0
15	مجموعة الخليج للتأمين	356.4	355.3	1.1	0.3
16	الشركة الأهلية للتأمين	161.5	159.6	1.9	1.2
17	شركة وربة للتأمين	57.9	58.2	-0.3	(0.5)
	قطاع التأمين	142.0	141.3	0.7	0.5
18	شركة غازات الكويت	130.4	129.5	0.9	0.7
19	شركة العقارات المتحدة	118.3	118.3	0.0	0.0
20	الشركة الوطنية العقارية	201.4	197.0	4.4	2.2
21	شركة الصالحية العقارية	1,352.7	1,332.5	20.2	1.5
	قطاع العقاري	176.3	174.0	2.3	1.3
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	196.6	188.5	8.1	4.3
23	شركة أسمنت الكويت	431.1	452.3	-21.2	(4.7)
24	شركة الخليج للكيلاات والصناعات الكيريلية	149.5	147.9	1.6	1.1
	قطاع الصناعات	183.0	182.3	0.7	0.4

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت



أوضح تقرير الشان أنه كلما ارتفع اعتماد دولة ما على النفط في تمويل مآجتها العامة، كلما كانت عرضة لمخاطر مالية أكبر، فسوق النفط نادراً ما يستقر لفترة كافية تسمح بسلامة التخطيط للسياسة المالية، ولعل وقتنا الحاضر هو أصعب تلك الفترات، فالدول النفطية، والكويت الأكثر اعتماد على النفط ضمنها، لم تحسن التصرف خلال فترة رواج سوق النفط، وكمرت خطاياها الماضي يتوسع غير مسبق لسياساتها المالية، والشق الجاري منها بالتجديد، وعليها اليوم أن تتأقلم مع عاملين في غاية الصعوبة. إيرادات النفط مقارنة بعام 2013، وبينما من السهل والمغري جدا زيادة النفقات عندما ترتفع الإيرادات، لتحول النفقات الزائدة إلى حقوق مكتسبة يصعب جدا التراجع عنها عندما تنخفض الإيرادات، العامل الثاني هو أن المستوى الحالي لأسعار النفط مرتفع لميررات معظمها جيوسياسية، مثل محاصرة صادرات إيران وأحداث ليبيا وفنزويلا، ذلك يعني أن الضغوط على جانب العرض التي ترفع الأسعار غير مستدامة، وضمان صمود قرارات تخفيض الإنتاج من قبل «أوبك زائد» أيضاً غير مستدامة. وأي سيناريو لا يأخذ في الاعتبار الاحتمال المرتفع لعودة الضغوط إلى الأدنى على أسعار النفط، سوف ننتج عنه مراهقة خطيرة حصيلتها ارتفاع كبير في العجزوات المالية المحتملة للمصاحبة لاستمرار غياب مرونة خفض النفقات العامة وإستهلاك أكبر لمخدرات سنوات الرواج مع احتمال السقوط التدريجي في فخ المديونية.

في الكويت، ومع أول زيادة في أسعار النفط، ولمبررات غير مستدامة، ارتفع سقف النفقات العامة للسنة المالية الحالية بنحو 4.7 في المئة أو إلى 22.5 مليار دينار كويتي، واستخدم ميرر الهدر في النفقات العامة من قبل الحكومة، وهو للأسف صحيح، من أجل تنامي المطالبات الشعبية،

وأخراها العودة عن خفض نسبة دعم الوقود وبعض الخدمات، والأصل في نجاح سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي هو توفر القدرة لسلطات اتخاذ القرار، فالجهد الإداري القاتل بأن «السلطة بقدر السلطة» مبدأ صحيح، ذلك ما لا يتوفر في سياسات الحكومة المالية.

والى جانب ما يتعرض له جانب العرض في سوق النفط على المدى القصير إلى المتوسط من تحدي حقيقي قد يضغط على أسعاره إلى الأدنى لأن المبررات الجيوسياسية لا تدوم، يعمل التطور التقني لبدائله والقلق البيئي من استخداماته على تقويض تنافسيته على المدى الطويل. وضغوط المدى المتوسط والطويل ضغوط حقيقية، تتطلب إجراءات إصلاحية مالية واقتصادية، وهي إصلاحات شاقة وطويلة، نجعل الشعاون الآن من أجل تماسك أسعار إصطناعي قصير الأمد بالإتفاق على الحد من المعروض، مجرد مسكنات، وإن كان لا يتعارض وقد يدعم جهود الإصلاح إن وجدت. لقد مضى على سنوات أسعار النفط نحو 5 سنوات لمينة، لم تتبن فيها الكويت أي سياسات إصلاح حقيقية، والواقع أنها مارست سياسات معاكسة، وهدر المزيد من الوقت، وإهدار المزيد من النفقات، يفود إلى وضع يجعل حتى الجراحات غير ناعمة.

النفط والمالية العامة – مايو 2019

بانتهاه شهر مايو 2019، انتهى الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2020/2019. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مايو معقله، نحو 70.3 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 15.3 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 27.9 في المئة عن السعر الافتراضي الجديد المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل. و أيضاً يزيد بنحو 20.3 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر مايو 2019 أعلى بنحو 1.8 في المئة عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 9.7– دولار أمريكي للبرميل من سعر التعامل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10 في المئة لصالح احتمالي الأجيال القادمة.

يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر مايو بما قيمته نحو 1.6 مليار دينار كويتي، وإننا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لجمال السنة المالية الحالية نحو 18.7 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 4.2 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14.5 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 20.5 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 عجزاً قيمته 2 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات شهرين فقط لا تصلح سوى لاستخدامها مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة